المحور الخامس:

متغير العامل القيادي في صنع السياسة الخارجية.

إذا كانت عناصر القوة الثابتة (كالموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية/السكانية والقدرات العسكرية.....) قابلة للقياس والتقييم لمعرفة مدى فاعلية ودرجة تأثيراتها على صنع وتوجيه السياسة الخارجية، فإن ثمة متغيرات أخرى يكون من الصعوبة بمكان تقييمها أو إخضاعها للقياس الدقيق، كنوعية القيادة أو الخصائص الشخصية لصناع القرار، وطبيعة استعدادهم النفسي وعامل البيئة والتنشئة السياسية والإجتماعية..... وهو المتغير الذي اختلف بخصوصه دراسو العلاقات الدولية في تحديد طبيعة علاقة الأنساق العقائدية لصناع القرار بنسق السياسة الخارجية ودرجة تأثيرها على تحديد نمطها واتجاهاتها.

أولا: الأنساق العقائدية والسياسة الخارجية.

يتمثل اعتبار العقائد كمتغير معرفي رئيسي في تفسير سلوك السياسة الخارجية في:

1 - نظرية "لوين" عن "المجال الحيوي": تؤكد هذه النظرية على أن القائد السياسي يتصرف في إطار مساحة حياتية تمثل مجموع المؤثرات التي تظهر آثارها على سلوكاته وتوجهاته وتحركاته في السياسة الخارجية، ومن تم فإن هذه السلوكات تعتمد صحة مفهوماته الأساسية (نسقه العقائدي) وتأكيد احتمالاته من أجل تحقيق الأهداف ونجاح الأساليب المتبناه لذلك.

2 - **نظرية "تولمان" عن "الخريطة المعرفية":** التي يرى وفقها أن لكل قائد خريطة معرفية تمثل بالأساس مجموع توقعاته للعلاقة بين المسالك والنتائج، فتكون تلك الخريطة بما تتضمنه من عقائد واستعدادات معرفية بمثابة المتغير الوسيط بين الحوافز البيئية والسلوكات، ومن هنا فإن "السلوك الزمني للقائد السياسي هو نتاج لخريطته المعرفية عن البيئة الزمنية".

ومن كل ذلك يؤكد "روبرت جيرفيس Robert Gervais" (أحد رواد الواقعية الكلاسيكية الجديدة) عن السياسة الخارجية أنه «قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات أساسية من دون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات العالم وتصوراتهم للآخرين»، كما يشير "بونهام Bonham " و"شابيرو Shapiro" إلى أنه «في عملية صنع القرار، تشكل العقائد أدوات لنقل المعلومات من أجل الربط بين البدائل المتاحة وإدراك صانع القرار لنوايا وسلوكات الدول الأخرى وبين أهداف القرار ذاته».

ثانيا: مداخل تحليل دور العامل القيادي في صنع السياسة الخارجية.

لطالما ثار جدل كبير وسط الأكاديميين حول مدى تأثير المتغير القيادي على عملية صنع السياسة الخارجية للدول، حيث برز مدخلان متمايزان ومتضاربان إلى حد بعيد في هذا الخصوص، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهو ما سنحاول توضيح تفاصيله فيما يلي:

1 - مدخل التحليل الكلي:

ينتمي أصحاب هذا المدخل إلى المدرسة الواقعية التي تقلل من أهمية تأثير العامل القيادي في السياسة الخارجية، حيث يرى هذا الاتجاه أن القادرة متغيرون بينما تبقى السياسة الخارجية ثابتة نسبيا في مسارها، إضافة إلى أن القائد السياسي في تعامله مع مواقف السياسة الخارجية يخضع لمعطيات وظروف سائدة في البيئة

الدولية، تختلف عن معطيات وظروف البيئة الداخلية. ولعل أهم المؤثرات المؤكدة على هذا الموقف ما يلي:

أ - السياسة الخارجية في نظر الواقعيين هي التعبير الواضح عن المصالح القومية، وهنا يقول "موجانتو Morgenthau" أن «القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا لمفهوم المصلحة القومية الذي يعكس متغير قوة الدولة في المجال الدولي، فالسياسة بين الدول هي صراع من أجل القوة، هذه الأخيرة التي تحدد منطلقات وأهداف السياسة الخارجية التي تتمثل عادة في الحفاظ على كيان الدولة وحماية سيادتها وصيانة استقلالها، أو بناء قوتها لتعزيز مكانتها ومركز نفوذها في المجتمع الدولي».

إن المدرسة الواقعية بتركيزها على متغير المصلحة القومية تؤكد على أن مصلحة الدولة هي المتغير المستقل، بينما صانع القرار في السياسة الخارجية يمثل المتغير التابع، لأنه عندما يصنع القرار يأخذ في اعتباره مصلحة الدولة فينطلق من الواقع الذي تعبر عنه هذه المصلحة بالدرجة الأولى.

ب -إن اختلاف وتميز البيئة الخارجية يلعب دورا في الحد من تأثير العامل القيادي على عملية صنع السياسة الخارجية، ذلك لأن حرية القائد السياسي تكون مقيدة في البيئة الخارجية، خاصة لدى دول العالم الثالث التي تفتقد الاستقلالية الذاتية في تحديد اتجاه وطبيعة سلوكها الخارجي، تحت تأثير القوى الكبرى بما يجعل من سلوكاته مجرد ردود أفعال لا أكثر.

ج -تعلب عناصر البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بالقائد صانع القرار، دورا في الحد من ذلك التأثير، وهذا ما نفهمه من نظرة "سيدني فيربا Sidney Verba" إلى العامل القيادي، إذ يعتبر صانع القرار مجرد ممثل لطبقة أو فئة سياسية معينة، وبالتالي فهو يترحك في دائرة التوجه الذي ترسمه له تلك الطبقة.

د - يتم صنع قرارات السياسة الخارجية داخل قنوات ومؤسسات بيروقراطية معقدة كفيلة بخلق الكثير من القيود التي تحد من حرية واختيارات صانع القرار، وفي الواقع العملي فإن التحرك في إطار المجتمع البيروقراطي والعمل وفق طبيعته والاندماج فيه، يخلق نوعا من الجمود في نمو المقدرة الفردية على التخطيط والإبداع، وفي هذا الصدد يقول "جيمس دورتي James Douherty" و"روبرت بالستغراف Robert Pfaltzgraff" «إن صناعة القرار في السياسة الخارجية تتم في نطاق مؤسسات تقلل من تأثير الأفراد والجوانب العاطفية، كما أن القرارات الجماعية فيها أكثر حكمة وعملية من قرارات الفرد».

2 - مدخل التحليل الجزئي:

يعكس ظهور هذا المدخل مرحلة من مراحل تطور دراسة العلوم السياسية بشكل خاص، حيث أن ظهور المدرسة السلوكية ساعد كثيرا في بناء نظريات جزئية كنظرية اتخاذ القرار التي ترتكز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد فهي تركز على الوحدات المعنية باتخاذ القرار، وهذا يمثل تطورا في دراسة العلاقات الدولية عامة وفي مجال السياسة الخارجية بوجه خاص، وهنا نذكر إسهامات "جراهام أليسون Graham Allison" وأيضا "ريتشارد سنايدر Richared Snyder".

على هذا الأساس يرفض أصحاب المدخل الجزئي فرضية عدم جدوى العامل القيادي في صنع السياسة الخارجية، فهم يرون أن شخصية صانع القرار تعتبر عاملا أساسيا في صنع قرارات السياسة الخارجية وتدخل في معادلة تفسيرها، وعليه يكون السبيل لفهم وتحليل مواقف السياسة الخارجية لأية دولة من خلال دراسة شخصية القائد السياسي/صانع القرار، وفي هذا الصدد يقول "سنايدر" «إننا نحدد

الدولة بأشخاص صانعي سياساتها الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعه السلطوي قرارات الدولة، ولهذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها».

وقد ركز السلوكيون في معظمهم (سنايدر، هولتسي، هربرت كلمان، روبرت روتسين....) ضمن نظرية اتخاذ القرار على البعد الإدراكي لدى صانع القرار، حيث أن هذا الأخير يتعامل مع بيئته حسب إدراكه الحسي لهذه البيئة والتصورات المتكونة في ذهنه عنها، فصانع القرار يتعامل مع المعطيات البيئية وفقا لتصوراته وإدراكه وليس وفق حقيقتها في الواقع الفعلي، وتتأثر عملية التصور تلك بمختلف القيم والعقائد المكونة لشخصية صانع القرار وتشكل عالمه النفسي، وعلى هذا الأساس يؤكد أصحاب المدخل الجزئي على أهمية تحليل الشخصية القيادية عند دراسة السياسة الخارجية للدولة.

هذا وتجرد الإشارة إلى أن مؤيدي هذا المدخل يركزون على إبراز دور العامل القيادي بدرجة أكبر في دول العالم الثالث، حيث يكون القائد المسيطر على عملية صنع القرار حتى في أبسط الجزئيات، وذلك لعدة اعتبارات نظمية واقتصادية ودولية (التبعية).

س/ أي تصور من هذين المدخلين أصح؟

ج/ الواقع أننا لا نتسطيع أن نؤيد أو ننفيأحد هذين الفرضيتين إلا بقدر ما نقدمه من نتائج سبق وأن توصلت إليها دراسات تطبيقية تتعلق بهذا الموضوع